

Distr.: General
15 December 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي العشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من 29 أيلول/سبتمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد من جديد مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وفي نفس القرار، كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. غير أنه لم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

3 - وفي 4 و 18 تشرين الأول/أكتوبر و 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الإدارة المدنية في إسرائيل مناقشات بشأن اعتراضات على خطتين إسكانيتين استيطانيتين تتعلقان بما مجموعه حوالي 500 3 وحدة سكنية في المنطقة الاستراتيجية E1 في الضفة الغربية المحتلة. وإذا رُفضت هذه الاعتراضات، فإن الخطتين ستكونان على بعد خطوتين من الموافقة النهائية عليهما. وستؤدي الخطتان، في حال تنفيذهما، إلى قطع الصلة بين الجزءين الشمالي والجنوبي للضفة الغربية، مما يحول دون إقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء وتتمتع بوحدة الأرض.

4 - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بدأت أعمال بناء مجمع سكني جديد في المستوطنة اليهودية الموجودة في الخليل. وقد وافقت حكومات إسرائيل السابقة على هذا المشروع، الذي يبلغ مجموع وحداته 31 وحدة سكنية، وأدرجته في الميزانية، وهو أول مشروع بناء جديد في المستوطنة منذ أكثر من عقد من الزمن.



21-19017 (A) 211221 221221



5 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت هيئة الأراضي الإسرائيلية عن مناقصات تتعلق بحوالي 350 1 وحدة سكنية استيطانية. ويوجد حوالي نصف هذه الوحدات في مستوطنة أرييل، في قلب شمال الضفة الغربية، وستوسع بشكل كبير المنطقة السكنية المبنية إلى الغرب، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على التنمية الفلسطينية في المنطقة مستقبلا. وتضمن الإعلان إعادة إصدار مناقصات أعلنت منذ كانون الثاني/يناير تتعلق بحوالي 80 وحدة في مستوطنة غفعات همتوس في القدس الشرقية المحتلة. ومن شأن البناء في هذه المنطقة أن يزيد من توطيد حلقة المستوطنات، مما قد يؤدي إلى قطع الصلة بين القدس الشرقية وبيت لحم.

6 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة العليا للتخطيط في إسرائيل خططا تتعلق بـ 100 3 وحدة سكنية في المنطقة جيم، يقع بعضها في مستوطنات نائية، بما في ذلك 600 وحدة سكنية في إيلي، و 300 وحدة في براخا، و 200 وحدة في تلمون في الضفة الغربية.

7 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت السلطات الإسرائيلية خططا لإنشاء 000 6 وحدة سكنية للفلسطينيين في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة، و 300 1 وحدة سكنية للفلسطينيين في المنطقة جيم.

8 - وفي جلسة عقدت في 6 كانون الأول/ديسمبر، ناقشت لجنة التخطيط لمنطقة القدس خطة مثيرة للجدل تتعلق بإنشاء حوالي 000 9 وحدة سكنية في عطروت، بالقرب من قلنديا، بين القدس ورام الله. وعقب الجلسة التي قدم خلالها ممثلو عدة وزارات حكومية آراء متضاربة بشأن الخطة، ذكرت اللجنة أنه على الرغم من أن الخطة ستستخدم احتياطيات غير مستخدمة من الأراضي بطريقة سليمة، فإنه لا يمكن المضي قدما بالخطة قبل الانتهاء من دراسة استقصائية عن الأثر البيئي، يتوقع أن تؤخر سير العملية بحوالي سنة.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات الهدم والمصادرة لمبان يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتحت ذريعة عدم الحصول على رخص بناء صادرة عن إسرائيل، وهي رخص ما زال حصول الفلسطينيين عليها أمرا شبه مستحيل، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة 166 مبنى أو أجبرت آخرين على هدمها، مما أدى إلى تشريد 106 أشخاص، من بينهم 44 طفلا و 34 امرأة، وإلى تضرر 495 5 شخصا آخرين.

10 - وقد هُدم أو صودر ما مجموعه 56 في المائة من المباني دون إشعار مسبق أو بعد إشعار قصير جدا استنادا إلى الأمر العسكري 1797، الذي يأذن بتنفيذ عملية عاجلة لهدم "المباني الجديدة" غير المأذون بها في المنطقة جيم ويمنح مالكي المباني مهلة 96 ساعة لإثبات حيازتهم رخص بناء سليمة. وهُدم 20 مبنى آخر من جانب مالكيها بعد تلقيهم أوامر بالهدم. وقد كان ما مجموعه 30 مبنى من المباني التي جرى هدمها أو مصادرتها ممولا من جهات مانحة.

11 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، وافقت محكمة العدل العليا لإسرائيل على طلب تقدمت به دولة إسرائيل لتأجيل ردها على التماس يتعلق بتنفيذ أوامر إخلاء ضد قرية خان الأحمر البدوية في المنطقة جيم حتى آذار/مارس 2022. وفي ذلك الطلب، جرت الإشارة إلى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و "الوضع الدبلوماسي الأمني الحالي" كسببين للتأجيل، وذُكر أيضا أن "تقدما كبيرا" أحرز نحو التوصل إلى اتفاق من أجل تجنب الهدم.

12 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، في حمامات المالح، شمال غور الأردن، صادرت السلطات الإسرائيلية فصلا دراسيا وعيادة طبية يستفيد من خدماتهما خمس مجتمعات محلية بدوية ورعوية. وتضرر من ذلك حوالي 50 طفلا.

13 - وعموما، في القدس الشرقية المحتلة، يواجه حاليا ما لا يقل عن 218 أسرة فلسطينية، تضم 970 شخصا، من بينهم 278 امرأة و 424 طفلا، دعاوى إخلاء مرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية. ورفعت معظم هذه الدعاوى منظمات للمستوطنين الإسرائيليين، وهي تستند إلى تطبيق قوانين إسرائيلية تسمح باستعادة الممتلكات التي كان يملكها اليهود في القدس الشرقية قبل عام 1948. غير أنه لا يوجد أي قانون مماثل يسمح للفلسطينيين باستعادة ممتلكاتهم في إسرائيل.

14 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المحكمة العليا لإسرائيل مقترحا إلى أربع أسر فلسطينية كانت تسعى إلى الطعن في حكم أصدرته محكمة ابتدائية يأذن بطردها من منازلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. ومن شأن المقترح أن يؤجل طردها، ويطلب في الوقت نفسه منها دفع إيجار سنوي إسمي لشركة المستوطنين التي تسعى إلى إخلائها. وأشارت المحكمة بالتحديد إلى أن الاتفاق لن يمس بالدعاوى القانونية الجارية لتحديد صاحب الملكية، ولكن إلى حين البت بصورة قانونية في القضية، سيُعترف بالفلسطينيين بوصفهم مستأجرين يتمتعون بالحماية وبالمستوطنين باعتبارهم مالكي القطع الأرضية. ورفضت الأسر الأربع مقترح المحكمة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، بينما أفادت تقارير بأن شركة المستوطنين أثارت تحفظات أيضا. وكانت المحكمة قد أعلنت في وقت سابق أنه إذا لم يقبل الطرفان مقترحها، فإنها ستصدر حكما في الطعن المعلق الذي قدمته الأسر الفلسطينية.

15 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت محكمة القدس المحلية استئنافا ضد أوامر هدم صادرة بشأن 58 منزلا، مما أضر بنحو 500 شخص، في حي سلوان بالقدس الشرقية، وجعلهم معرضين لخطر هدم منازلهم واخلائهم.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

16 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

17 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعنف يومي في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وارتفاع مستويات العنف المتصل بالمستوطنين، والهجمات والهجمات المزعومة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين، واستخدام قوات الأمن الإسرائيلية القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين.

18 - وإجمالا، قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير 10 فلسطينيين، منهم امرأة واحدة و 4 أطفال، على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال مظاهرات واشتباكات وعمليات تفتيش واعتقال وحوادث أخرى وقعت في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وأصيب 085 1 فلسطينيا، منهم خمس نساء و 141 طفلا،

وكانت إصابات 16 من هؤلاء ناتجة عن استخدام الذخيرة الحية وإصابات 830 منهم نتيجة استخدام الغاز المسيل للدموع. وبالإضافة إلى ذلك، جُرح 34 فلسطينيا على أيدي مستوطنين إسرائيليين أو مدنيين آخرين، ارتكبوا أيضا 104 هجمات أسفرت عن إلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية. وفي المجموع، قتل مدني إسرائيلي واحد وأصيب 31 إسرائيليا - 26 مدنيا و 5 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية - على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وحالات إطلاق نار وهجمات عن طريق الطعن والدهس، كذلك حوادث تنطوي على الرمي بالحجارة والقنابل الحارقة وغيرها من الحوادث.

19 - ونفذت القوات الإسرائيلية 114 عملية تفتيش واعتقال أسفرت عن اعتقال 510 فلسطينيين، من بينهم 36 طفلا. وأبلغ العديد من الأطفال عن تعرضهم لسوء المعاملة ولانتهاكات للأصول القانونية من جانب القوات الإسرائيلية أثناء احتجازهم، وأورد بعضهم أنهم تعرضوا للعنف البدني. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وكالة الأمن الإسرائيلية أنها كشفت عن شبكة تضم نحو 50 من عناصر حماس في الضفة الغربية، كانت، وفقا للسلطات الإسرائيلية، تُعد لشن هجمات على الإسرائيليين.

20 - ووقعت مواجهات كل ليلة تقريبا بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون، حول بوابة دمشق في تشرين الأول/أكتوبر، عندما أطلقت القوات الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة والرصاص المطاطي والمياه ذات الرائحة الكريهة، بينما كان الفلسطينيون يرمون بالحجارة وأشياء أخرى. وقد وقع حوالي 64 من مجموع الإصابات الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سياق هذه الأحداث. ففي 9 تشرين الأول/أكتوبر لوحده، أصيب 17 فلسطينيا برصاصات مغلفة بالمطاط وقنابل صاعقة أطلقتها القوات الإسرائيلية، بينما أصيب أحد أفراد الشرطة الإسرائيلية وطفل إسرائيلي آخر بجراح من جراء الرمي بالحجارة.

21 - وفي جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، استمرت الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين. ففي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على طفل فلسطيني من نابلس يبلغ عمره 13 عاما فقتلته خلال اشتباك بالقرب من مستوطنة إلون موريه، شرق نابلس. وأصيب نحو 842 فلسطينيا، أحدهم بالذخيرة الحية، و 133 منهم بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و 708 منهم بالغاز المسيل للدموع، في اشتباكات وقعت خلال مظاهرات أسبوعية ضد المستوطنات في بيتا وبيت دجن وحولهما في محافظة نابلس، وكفر قدوم بالقرب من قلقيلية.

22 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، في مدينة القدس القديمة، زُعم أن امرأة فلسطينية حاولت طعن أفراد من الشرطة الإسرائيلية فأطلقوا النار عليها وقتلوها. وفي اليوم نفسه، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني في قرية برقين شمال الضفة الغربية وقتلته. وقالت القوات الاسرائيلية إن الرجل أطلق النار على جنود إسرائيليين بينما كانوا يقومون بعملية اعتقال. وزعمت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أن الرجل عضو من أعضائها.

23 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاما وقتلته وأصابت آخر بجروح بعد أن ألقيا، حسب ما يزعم، زجاجات حارقة على مركبات مدنية غرب بيت لحم. وفي اليوم نفسه، صدم رجل فلسطيني جنديا إسرائيليا بسيارته وأصابه بالقرب من نقطة تفتيش قلنديا. فأطلقت القوات الإسرائيلية النار على السيارة وأصابت السائق واعتقلته.

24 - وفي 16 تشــرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإســرائيلية النار على رجل فلســطيني وقتلته خلال عملية تفتيش أعقبتها اشتباكات في طوباس. وذكرت السلطات الإسرائيلية أن فلسطينيين أطلقوا أعيرة نارية ورموا بجهاز متفجر يدوي الصـــنع في اتجاه جنود إســـرائيليين ورد هؤلاء بإطلاق النار. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أن الرجل عضو من أعضائها.

25 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، طعن فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاما اثنين من أفراد قوات الأمن الإســـرائيلية وأصـــابهما بجروح في مدينة القدس القديمة. فأطلق عليه النار أولا مدني إســـرائيلي، يُعتقد أنه من المســـتوطنين، ثم أطلقت قوات الأمن الإســـرائيلية النار فقتلته. ووفقا لروايات شـــهود عيان، كانت قوات الأمن الإسرائيلية تُقيد الجاني عندما أطلق عليه المدني النار لأول مرة، في حين ذكرت الشرطة الإسرائيلية أنها كانت تحاول السيطرة على الصبي عندما أُطلقت عليه النار. ولم يُعتقل المدني.

26 - وفي 21 تشــرين الثاني/نوفمبر، أطلق فلســطيني النار على مدني إســرائيلي وقتله وأصــاب اثنين آخرين في مدينة القدس القديمة. وقتلت القوات الإســرائيلية المهاجم. وقد أصــيب أيضــا في الحادث بجروح خفيفة اثنان من أفراد الأمن الإسرائيلي. وزعمت حماس أن المهاجم عضو في جناحها السياسي.

27 - وفي 4 كانون الأول/ديســمبر، هاجم رجل فلســطيني مدنيا إســرائيليا وأحد أفراد الشــرطة بســكين في مدينة القدس القديمة، وقُتل بعد أن أطلقت عليه قوات الأمن الإســرائيلية النار عدة مرات. ويظهر شــريط مصـور الرجل وهو يتعرض لإطلاق النار ويُخضـع على الأرض قبل أن تطلق القوات الإسرائيلية النار عليه من جديد مرتين، مما أدى على ما يبدو إلى قتله.

28 - وفي 6 كانون الأول/ديســـمبر، قيل إن صـــبيا فلســـطينيا يبلغ من العمر 15 عاما نفذ هجوما ضـد قوات الأمن الإسرائيلية عن طريق الدهس بسيارة عند نقطة تفتيش جبارة قرب طولكرم، ثم أطلقت عليه قوات الأمن الإسرائيلية النار وقتلته. وقد أصيب أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح خطيرة في الحادث.

29 - وفي 8 كانون الأول/ديســـمبر، أفادت الأنباء بأن فتاة فلســـطينية تبلغ من العمر 14 عاما طعنت امرأة مدنية إســرائيلية وأصــابتها بجروح في حي الشــيخ جراح في القدس الشــرقية. وأُلقي القبض على الفتاة وصديقتها وهما رهن الاحتجاز حاليا. وقد أنكر كلاهما جميع التهم الموجهة إليهما.

30 - واشـتدت أعمال العنف التي يقوم بها المسـتوطنون وأعمال العنف بين الفلسـطينيين والمسـتوطنين الإسرائيليين وغيرهم من المدنيين في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سياق موسم جني الزيتون السنوي واستمرار التوسع الاستيطاني.

31 - ففي 28 أيلول/سبتمبر، هاجم نحو 70 مستوطنا إسرائيليا قرى أم فغارة والركيز والتواني الفلسطينية في جنوب تلال الخليل. وأصيب في المجموع ثمانية فلسطينيين بجروح، من بينهم طفل يبلغ من العمر ثلاث سـنوات أصـيب بجروح خطيرة في الرأس. وقتل المسـتوطنون أيضـا الماشـية وألحقوا أضـرارا بالمنازل والبنى التحتية. وفي اشـتباكات ذات صـلة، أصـيب بجروح 20 فلسـطينيا وجندي إسـرائيلي. وأدان وزير خارجية إســـرائيل، يائير لابيد، الهجوم وقال إن إســـرائيل "مســـؤولة عن تقديم [المهاجمين] إلى العدالة". واعتقلت السلطات الإسرائيلية ستة إسرائيليين على الأقل لهم صلة بالحادث، وكذلك ثلاثة فلسطينيين. وفي حين أُطلق ســراح أربعة من أولئك الإســرائيليين في 1 تشــرين الأول/أكتوبر، وجهت في 21 تشــرين الأول/أكتوبر تهم بالاشتراك في الحادث إلى طفلين إسرائيليين، أحدهما يبلغ من العمر 15 عاما ويبلغ الآخر 17 عاما.

32 - وسُجل العديد من الحوادث المتصلة بالمستوطنين في ما يتعلق بموسم جني الزيتون السنوي. فمنذ بداية موسم الجني في 4 تشرين الأول/أكتوبر، سجل ما لا يقل عن 38 حادثا، أصيب فيها 11 من الفلسطينيين العاملين في جني الزيتون، وألحقت أضرار بأكثر من 300 3 شجرة زيتون أو سُرق محصولها. وأُبلغ أيضا عن وقوع مضايقات وسرقة وتخريب. وواجه بعض المزارعين الفلسطينيين أيضا عقبات في الوصول إلى بساتين الزيتون الواقعة خلف جدار الفصل أو بالقرب من المستوطنات، إذ يتطلب ذلك موافقة الإسرائيليين.

33 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، هاجم إسرائيليون من مستوطنة يتزهار موظفين تابعين للجنة الدولية للصليب الأحمر برذاذ الفلفل خلال زيارة أجرتها اللجنة لبساتين زيتون في بورين شمال نابلس. ووفرت القوات الإسرائيلية بعد ذلك الحراسة والإسعافات الأولية. وفتحت الشرطة الاسرائيلية تحقيقا في الحادث.

34 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، نصب مستوطنون إسرائيليون خيمة في خليت أثابا في جنوب الخليل. ورغم أن القوات الإسرائيلية فككت الخيمة، عاد المستوطنون لنصبها من جديد، وقيل إن الفلسطينيين رموهم بالحجارة. فأطلق المستوطنون الذخيرة الحية على الفلسطينيين وأضرموا النار في خيمة فلسطينية. وأصيب خمسة فلسطينيين بجروح، وأُلحقت أضرار بخمس مركبات فلسطينية، من بينها سيارتا إسعاف.

35 - وفي الفترة من 16 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت مرارا وتكرار قوات الأمن الإسرائيلية ومستوطنون مسلحون طلاب المدارس والسكان الفلسطينيين في اللبان الشرقية، في نابلس. وشملت الهجمات الاعتداءات الجسدية، واستخدام القنابل الصاعقة، والغاز المسيل للدموع، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وقد أصيب بجراح ما لا يقل عن 83 فلسطينيا، من بينهم 75 طالبا.

36 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب رجل فلسطيني وابنه البالغ من العمر 10 سنوات بالقرب من المغير عندما ألقى ثلاثة رجال يستقلون سيارة قادمة، ويبدو أنهم مستوطنون، حسب ما قاله شهود عيان، جسما كبيرا في اتجاه سيارة الرجل والطفل التي انقلبت بعد ذلك. وحتى 9 كانون الأول/ديسمبر، كان الرجل لا يزال في غيبوبة. ويجري التحقيق في الحادث.

37 - وفي غزة، في 30 أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وقتلته بالقرب من السياج الحدودي. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه كان يحمل كيسا مشبوها، لكن أقارب الرجل اعترضوا على ذلك، قائلين إنه كان يصطاد.

38 - وفي رام الله، عقدت 10 جلسات في إطار محاكمة 14 من أفراد قوات الأمن الوقائي اتهموا بقتل منتقد السلطة الفلسطينية والمرشح البرلماني السابق نزار بنات.

39 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن إدراج ست منظمات غير حكومية فلسطينية في قائمة المنظمات الإرهابية. واتهمتها لاحقا بأنها تشكل "ذراعا لا ينفصل" عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ووسع جيش الدفاع الإسرائيلي فيما بعد نطاق انطباق حالات الإدراج تلك ليشمل الضفة الغربية المحتلة من خلال أوامر عسكرية مؤرخة 7 تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقا للقانون الإسرائيلي، يمكن أن يقاضى جنائيا ويُسجن أعضاء إحدى المنظمات الإرهابية المدرجة في القائمة أو أي فرد يقدم لها دعما ماديا أو أي دعم.

رابعا - التحريض والاستفزازات والخطابات المؤجِّجة للمشاعر

40 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام.

41 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، تصاعدت حدة التوتر في مدينة القدس القديمة بعد أن أقرت محكمة الصلح في القدس الطعن الذي قدمه إسرائيلي يهودي طرد من الباحة المقدسة لأدائه الصلاة هناك. وقد أدان الزعماء الفلسطينيون والمسلمون والمسيحيون وبلدان المنطقة هذا القرار باعتباره انتهاكا للوضع الراهن. واستأنفت الشرطة الإسرائيلية القرار أمام محكمة القدس المحلية، التي أسرعت بإلغاء قرار محكمة الصلح في 8 تشرين الأول/أكتوبر، وأعادت الحظر المؤقت المفروض على الزوار من جانب الجهة المستأنِفة. وردا على ذلك، أكد من جديد وزير الأمن العام في إسرائيل أنه "يجب الحفاظ على الوضع الراهن"، مضيفا أن أي تغيير في الترتيبات القائمة "من شأنه أن يعرض السلامة العامة للخطر ويمكن أن يتسبب في تصعيد". وتصاعدت حدة التوتر أكثر بعد أن بدأت السلطات الإسرائيلية أعمال بناء في حديقة عامة بالقرب من مقبرة اليوسفية الإسلامية، المتاخمة للمدينة القديمة، ولا سيما بعد نبش رفات بشري في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، رفضت محكمة إسرائيلية التماسا من الأوقاف الإسلامية لوقف أعمال البناء، واستؤنفت الأعمال.

42 - وأدلى بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية وفتح بملاحظات نفوا فيها ارتباط اليهود بالقدس أو بمواقعها المقدسة. وواصلت صفحات فتح على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض مسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تمجيد مرتكبي الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. ورحبت حماس بالهجمات وأشادت بها، بما في ذلك حادث إطلاق نار وقع في المدينة القديمة قُتل فيه مدني إسرائيلي.

43 - وأدلى بعض المسؤولين الإسرائيليين بتصريحات عنصرية ضد العرب والفلسطينيين. فقد وصف أحد أعضاء الكنيست أعضاء الكنيست العرب الإسرائيليين مرارا وتكرارا بأنهم "إرهابيون"، مستخدما لغة مهينة، وهدد بشكل منفصل بالصعود إلى الأماكن المقدسة بعلم إسرائيلي. ووصف عضو آخر في الكنيست أعضاء الكنيست المنتمين إلى القائمة المشتركة ذات الأغلبية العربية بأنهم "أعداء" و "مؤيدون للإرهاب" وقال إنهم في إسرائيل "عن طريق الخطأ"، لأن أول رئيس وزراء لإسرائيل "لم يكمل المهمة ولم يطرد [العرب الإسرائيليين] في عام 1948".

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

44 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. غير أن الاتجاهات السلبية ما زالت مستمرة، رغم بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

45 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أوسلو، على المستوى الوزاري وتناولت الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية، والحالة الإنسانية والإنمائية، وضرورة الحفاظ على الهدوء الهش في غزة، والهشاشة في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما ورد في موجز الرئيسة، دعا الاجتماع إلى دعم مجموعة من الخطوات الموصى بها للأطراف والجهات المانحة، تركز، في جملة أمور، على إحراز تقدم في الملفات المالية المعلقة والإصلاحات الاقتصادية والمالية، وكذلك على تدابير أخرى مثل تعزيز التجارة وحركة الأشخاص والعمال، بهدف إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. ورحبت وزيرة خارجية النرويج، بصفتها رئيسة اللجنة، بـ "الموقف العملي" السائد خلال الاجتماع، وحثت المشاركين في الوقت نفسه على "ترجمة هذا الموقف إلى تغيير حقيقي".

46 - وفي الوقت نفسه، استمر تواصل مكثف بين بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين. ففي 4 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، بوزيرين إسرائيليين (وزير الصحة، نيتسان هورويتز، ووزير التعاون الإقليمي، عيساوي فريج)، وعضو من أعضاء الكنيست من حزب ميريتس. والتقى وزير المالية في دولة فلسطين والسيد فريج في 16 تشرين الثاني/نوفمبر بصدد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة. واستمرت أيضا اتصالات إضافية بين الوزارات، بما في ذلك مناقشات على المستوى التقني بشأن اجتماع للجنة الاقتصادية المشتركة من المتوقع أن يعقد في أوائل عام 2022.

47 - وزاد دخول السلع والمواد إلى غزة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد كانت أحجام الواردات لشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عن طريق معبر كرم أبو سالم أعلى بنسبة 10 في المائة مقارنة بالمتوسط الشهري المسجل قبل التصعيد الذي وقع في أيار/مايو، مع زيادة كبيرة في حصة مواد البناء. وبالمثل، بلغ أيضا حجم الواردات عن طريق معبر رفح مستوى من أعلى المستويات منذ بداية العام. غير أن الصادرات عن طريق معبر كرم أبو سالم سجلت انخفاضا بنسبة 9 في المائة مقارنة بمتوسط الصادرات الشهرية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

48 - وعقب الدمار الناجم عن التصعيد الذي وقع في أيار/مايو، ما زال نحو 500 8 من المشردين داخليا في غزة مع أسر مضيفة أو في أماكن إقامة مستأجرة. وحتى الآن، قدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة نقدية مؤقتة لأغراض الإيواء إلى حوالي 500 1 أسرة معيشية.

49 - وبدأت الأمم المتحدة جهود إعادة بناء الوحدات السكنية المتضررة بشدة، غير أن حوالي 000 13 وحدة متضررة جزئيا ما زالت بحاجة إلى إصلاح عاجل. وقد بدأت الأعمال التحضيرية لإعادة بناء حوالي 000 1 من المنازل الـ 600 1 التي دمرت بالكامل بمساعدة من قطر وبعد أن رفعت السلطات الإسرائيلية بعض القيود المفروضة على دخول مواد البناء.

50 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية أن العدد الإجمالي للتراخيص الممنوحة لتجار غزة سيُرفع إلى 000 10 ترخيص، وهو أعلى رقم يسجل منذ سنوات. وحتى الآن، أُصدر حوالي 000 9 ترخيص. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن لأول مرة عن منح 500 ترخيص لفلسطينيي الضفة الغربية العاملين في قطاع التكنولوجيا المتقدمة. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت إسرائيل أيضا عن موافقتها على وضع الإقامة في الضفة الغربية بالنسبة لـ 000 4 فلسطيني.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ معدل الموافقة على منح التراخيص للمرضى المقيمين في غزة الذين يحتاجون إلى إحالات طبية للعلاج خارج قطاع غزة أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات إذ جرت الموافقة فقط على 54 في المائة من الطلبات في أيلول/سبتمبر و 61 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر.

52 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، جمعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، نساء وشبابا فلسطينيين في غزة لإجراء حوار وطني بشأن المرأة والسلام والأمن. وشكل هذا الحدث منبر للمرأة الفلسطينية والمجتمع الدولي للتفكُّر في تنفيذ القرار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأبرز المشاركون الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المرأة الفلسطينية في عمليات المصالحة الوطنية وبناء السلام.

53 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت إسرائيل في توفير المياه لغزة من خلال نقطة الوصل الجديدة بني سعيد، مما أتاح لها زيادة كمية المياه التي تبيعها إلى غزة بمقدار 5 ملايين متر مكعب سنويا، حسب ما اتفق عليه الطرفان. وهذه الزيادة في إمدادات مياه الشرب ستقلل من الضغوط المتصلة بحفر آبار جديدة في طبقة المياه الجوفية، وستؤدي كذلك إلى تحسين متوسط نوعية المياه التي توفر عن طريق شبكة المياه المحلية.

54 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وللعام الثاني على التوالي، نفد ما لدى الأونروا من أموال تلزمها لمواصلة خدماتها الأساسية حتى نهاية العام. وفي المؤتمر الوزاري الدولي، الذي شارك في استضافته الأردن والسويد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، أُعلن عن التبرع بأموال إضافية، وبقي عجز مقداره 60 مليون دولار لتغطية جميع الخدمات حتى نهاية العام. ونتيجة لذلك، اضطرت الأونروا إلى تأجيل دفع مرتبات تشرين الثاني/نوفمبر إلى أكثر من 000 28 من المدرسين والأطباء والممرضين التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين حتى 8 كانون الأول/ديسمبر. وتفتقر الأونروا حاليا إلى الأموال اللازمة لتغطية تكاليف عملياتها في كانون الأول/ديسمبر، وسترحل أيضا التزامات كبيرة إلى عام 2022، مما سيزيد من تدهور حالتها المالية.

55 - وانتهت لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين من استعداداتها لإجراء المرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية المحتلة. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، صوت الفلسطينيون في انتخابات تنافسية تخص 165 مجلسا محليا في مجتمعات محلية يتراوح عدد سكانها بين 000 4 و 000 8 نسمة.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للمضي قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

56 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

57 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت حكومة بلجيكا على أن تتضمن المعاهدات المقبلة بين بلجيكا وإسرائيل البند الإقليمي للاتحاد الأوروبي الذي ينص على عدم انطباق المعاهدات على الأراضي التي خضعت للسيطرة الإسرائيلية بعد عام 1967. ووافقت أيضا، في جملة أمور، على تشديد الرقابة على السلع التي تدخل من إسرائيل بهدف تحديد ما إذا كان من الممكن معاملتها معاملة تفضيلية أم لا، استنادا إلى اتفاقات الاتحاد الأوروبي التجارية مع إسرائيل، حسب مكان منشئها.

58 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أبرم الاتحاد الأوروبي وإسرائيل اتفاقا يُشرك إسرائيل في برنامج الأفق الأوروبي (Horizon Europe)، وهو برنامج رئيسي للاتحاد الأوروبي في مجالي البحث والابتكار. ويكرر الاتفاق حكما من اتفاق الشراكة السابق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (2014-2020) يرد فيه، في جملة أمور، أنه "وفقا لسياسة الاتحاد الأوروبي، لا ينطبق هذا الاتفاق على المناطق الجغرافية التي خضعت لإدارة دولة إسرائيل بعد 5 حزيران/يونيه 1967".

59 - ويهيب مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2010. وحث المجلس في هذا الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. وأكد المجلس أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

60 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، عقد مبعوثو المجموعة الرباعية للشرق الأوسط التابعون للاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة اجتماعهم الشهري الافتراضي المنتظم. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، التقوا على هامش اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أوسلو. وأعربت المجموعة الرباعية في بيان مشترك عن قلقها من التطورات السلبية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أعمال العنف الجارية في الضفة الغربية، والمضي قدما في بناء وحدات استيطانية جديدة، والأزمة المالية الخانقة داخل السلطة الفلسطينية، والتهديدات المتصلة بأعمال العنف التي مصدرها قطاع غزة. وأبرزت المجموعة الرباعية ضرورة اتخاذ خطوات بناءة للمضي قدما بالحل القائم على وجود دولتين ودعت جميع الأطراف إلى المساعدة في التصدي للتحديات الملحة الحالية من خلال الإصلاحات المالية وغيرها من الإصلاحات، وكذلك بتجنب اتخاذ خطوات انفرادية تزيد من حدة التوترات وتقوض آفاق السلام.

سابعا - ملاحظات

61 - ما زال يساورني قلق بالغ من التسارع الكبير في التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن استمرار إسرائيل في النظر وفي اقتراح خطط جُمدت أو جرى تأجيلها لسنوات في مناطق مثيرة للجدل إلى حد كبير تعتبر حاسمة لوحدة أرض دولة فلسطين المقبلة، بما في ذلك المنطقة E1، وعطروت، وغفعات همتوس. فالمستوطنات تزيد من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي، وتقوّض حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير والسيادة، وتتعدى على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية، وتعوق حرية تنقل السكان الفلسطينيين، وتزيد من المخاطر التي تنذر بوقوع مواجهة عنيفة.

62 – واستمر خلال عام 2021 الترويج لخطط ومناقصات تتعلق بإقامة وحدات سكنية في المستوطنات. وفي حين انخفض عدد الخطط المقترحة في المنطقة جيم في عام 2021 للعام الثاني على التوالي بما مجموعه 000 4 وحدة سكنية – وهو انخفاض حاد مقارنة بالوحدات الـ 400 8 المقترحة في عام 2020 – ارتفع بشكل كبير عدد المناقصات المعلن عنها في عام 2021 إلى 300 3، أي ما يصل إلى حوالي ضعف العدد المسجل في عام 2020. وفي مستوطنات القدس الشرقية، انخفض أيضا عدد الوحدات السكنية المقترحة للسنة الثانية، من حوالي 700 وحدة في عام 2020 إلى 550 وحدة في عام 2021. غير أن خطة هار حوما هاء ذات الموقع الاستراتيجي قد اقترحت، وإذا ما نفذت فستساعد على إنشاء منطقة مبنية متجاورة من المستوطنات الإسرائيلية على طول المحيط الجنوبي للقدس الشرقية المحتلة. وبالمثل، انخفضت بشكل حاد إعلانات المناقصات الخاصة بمستوطنات القدس الشرقية في عام 2021 إلى حوالي 300 وحدة، مقابل 100 7 وحدة في عام 2020، غير أن 80 منها كانت في منطقة غفعات همتوس الحساسة.

63 – وإني أدعو إسرائيل إلى وقف جميع أنشطة الاستيطان على الفور. فالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وهي تقوض آفاق تحقيق حلّ قائم على وجود دولتين من خلال التقويض المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية تتمتع بوحدة الأرض والاستقلال والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء.

64 – ويساورني بالغ القلق من الارتفاع الكبير في العنف المتصل بالمستوطنين المرتكب ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. ففي عام 2021، بلغ عنف المستوطنين الذي أسفر عن إصابات و/أو إلحاق أضرار بالممتلكات أعلى مستوى له منذ عام 2017. وحتى الآن في عام 2021، قتل 5 فلسطينيين بالذخيرة الحية على أيدي مستوطنين، في حين أصيب 583 فلسطينيا في حوادث عنف ذات صلة بالمستوطنين، وهو أعلى رقم يسجل منذ خمس سنوات. وأشعر بالقلق بوجه خاص من الأنباء التي تفيد بأن مستوطنين مسلحين يشنون هجمات داخل المجتمعات الفلسطينية، وأحيانا على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية، ومن القوات الإسرائيلية التي تهاجم الفلسطينيين إلى جانب المستوطنين. ونادرا ما يحاسب المستوطنون على هذه الهجمات، مما يزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. والهجمات مستمرة رغم الأنباء التي تفيد بأن السلطات الإسرائيلية تتخذ بعض الخطوات لمعالجة هذه المسألة. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم هناك.

65 – وما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار أعمال هدم ومصادرة مباني الفلسطينيين، التي شملت مشاريع إنسانية ممولة دوليا. فللسنة الثانية على التوالي، تقترب عمليات الهدم من المستوى المقلق المسجل عام 2016، وهو الأعلى منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيلها بشكل منهجي في عام 2009. فحتى 6 كانون الأول/ديسمبر، كانت السلطات الإسرائيلية قد هدمت 835 مبنى فلسطينيا لعدم الحصول على تراخيص بناء في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي عام 2020، والآن في عام 2021، سُجلت زيادة بنسبة 40 في المائة مقارنة بمتوسط المعدلات السنوية للهدم على مدى العقد الماضي. وعدد المشردين حتى الآن في عام 2021 يبلغ 044 1، وهو أعلى رقم منذ عام 2016. وتستخدم السلطات الإسرائيلية بشكل متزايد الأوامر العسكرية في المنطقة جيم لتنفيذ عمليات الهدم أو المصادرة دون إشعار مسبق، أو بعد إشعار قصير للغاية، مما يحد من فرص اللجوء إلى القضاء. وفي عام 2021، كانت نسبة المباني التي هدمت أو صودرت نتيجة أوامر عسكرية هي 56 في المائة، مقارنة بحوالي 30 في المائة في الفترة من 2018 إلى 2020.

66 - وأرحب باقتراح خطط لإنشاء بعض الوحدات السكنية للفلسطينيين في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة وفي المنطقة جيم، التي تشمل بعض الوحدات القائمة من قبل والتي لن تتعرض للهدم بعد الآن. وأحث إسرائيل على مواصلة اقتراح خطط من هذا القبيل بانتظام وعلى إصدار تراخيص بناء لجميع الخطط التي حظيت بالموافقة سابقا لفائدة الفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات الحيوية في مجال الإسكان.

67 - وما زلت قلقا من احتمال إخلاء بعض الأسر الفلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية المحتلة. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وعن إخلاء وتشريد الفلسطينيين، وفقا لالتزامات البلد في إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى الموافقة على خطط تمكّن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتها الإنمائية. فعمليات الهدم والإخلاء القسري تنطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتُثير القلق بشأن خطر النقل القسري.

68 - وما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار العنف والهجمات الإرهابية والتحريض على العنف ضد المدنيين، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة وتقويض إمكانية إيجاد حل سلمي للنزاع. وأعيد التأكيد على وجوب وقف أعمال العنف وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

69 - وأشعر بالفزع بشكل خاص من استمرار وقوع الأطفال ضحايا للعنف والاعتقال بأعداد كبيرة والاحتجاز لفترات طويلة، بما في ذلك الاحتجاز العسكري. فحتى اليوم في عام 2021، جرى اعتقال ما لا يقل عن 341 طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية - أي أكثر من ضعف العدد المسجل في الفترة نفسها من عام 2020. ومما يثير القلق أيضا أن العديد من هؤلاء الأطفال يبلغون عن أنماط مستمرة من سوء المعاملة أثناء الاعتقال والاحتجاز، وكذلك عن عدم مراعاة الأصول القانونية. وأكرر دعوتي إسرائيل إلى احترام المعايير الدولية لقضاء الأحداث، بما في ذلك استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر مدة مناسبة، وإنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال، ومنع جميع أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وأكرر التأكيد على أن الأطفال لا ينبغي أن يكونوا هدفا للعنف أو يتعرضوا للأذى.

70 - ويساورني القلق لأن هناك مخاوف شديدة من أن قوات الأمن الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد الفلسطينيين، ولا سيما باستخدام الذخيرة الحية، مما يؤدي إلى وقوع وفيات وإصابات. ففي عام 2021، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 72 فلسطينيا، من بينهم 17 طفلا، وجرحت ما لا يقل عن 1 047 آخرين بالذخيرة الحية مقارنة بقتل 23 فلسطينيا وإصابة 154 آخرين بالذخيرة الحية في عام 2020. وقد وقعت هذه الطفرة بشكل خاص في سياق تزايد الاشتباكات خلال الفترة التي شملت التصعيد الذي وقع في غزة في أيار/مايو. وأكرر مرة أخرى أن على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب على إسرائيل أن تجري تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وسريعة في جميع الحالات التي يحتمل أنها انطوت على استخدام مفرط للقوة.

71 - وما زال مصير مدنيَّيْن إسرائيليَيْن وجثماني جنديَيْن من جيش الدفاع الإسرائيلي تحتفظ بهما حماس في قطاع غزة من الشواغل الإنسانية المهمة. وإني أدعو حركة حماس إلى تقديم معلومات عن حالة هؤلاء على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

72 - وما زلت أشعر بالقلق أيضا من استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثث الفلسطينيين الذين قتلوا، ومجموعها 91 جثة، من بينهم امرأة واحدة و 9 أطفال على الأقل. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثث المحتجزة إلى أسر أصحابها وفقا لالتزاماتها في إطار القانون الدولي الإنساني.

73 - وما زال يساورني القلق من الحالات المتعددة التي يستخدم فيها المسؤولون خطابا خطيرا ومنطويا على الكراهية مما قد يؤدي إلى زيادة التوتر وإشعال فتيل العنف. ومن واجب الجميع إدانة الإرهاب والعنف والتحريض إدانة صريحة ورفضهم رفضا باتا وعدم تمجيدهم أو توسيع نطاقهم.

74 - وأكرر الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما يتماشى مع الدور الخاص والتاريخي الذي يؤديه الأردن بوصفه وصيا على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

75 - ويساورني القلق من تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أدرجت إسرائيل ست منظمات غير حكومية فلسطينية في قائمة المنظمات الإرهابية، عدة منظمات منها تتلقى جزءا كبيرا من تمويلها من الدول الأعضاء. والآثار القانونية المترتبة على ذلك الإدراج واسعة النطاق وتنضاف إلى الضغوط المتزايدة التي تمارس على منظمات المجتمع المدني في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومنذ ذلك الإعلان الإسرائيلي، تواصل الأمم المتحدة اتصالاتها مع السلطات الإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية التي أدرجت في قائمة المنظمات الإرهابية والجهات المانحة للحصول على مزيد من المعلومات عن الادعاءات وتداعياتها.

76 - ويساورني القلق أيضا من زيادة القيود التي تفرضها إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. فحتى اليوم في عام 2021، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية 64 شخصا في ما يتعلق بممارسة تلك الحقوق، منهم 19 من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويثير ذلك مخاوف شديدة بشأن الاحتجاز التعسفي. ففي القدس الشرقية المحتلة، جرى تفتيش منظمات أو إغلاقها، ومُنعت أحداث بدعوى تنظيم أنشطة ترعاها السلطة الفلسطينية، وهو عمل يجرِّمه القانون الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، احتجزت قوات الأمن الفلسطينية ما لا يقل عن 101 شخص، منهم 10 نساء، على ما يبدو في ما يتعلق بممارستهم حرية التجمع السلمي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ ويشمل هذا العدد أيضا 11 على الأقل من المدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم 4 نساء. وعلى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية واجب يقتضي منها احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وتيسير وتعزيز بيئة مواتية تسمح للمجتمع المدني بالعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، دونما تمييز.

77 - وألاحظ أنه في الوقت الذي تجري فيه المحاكمة المتعلقة بقتل نزار بنات، تعرض أفراد أسرته لتهديدات ومداهمات منزلية واعتقال واحتجاز، مما يثير مخاوف من أنهم يتعرضون للترهيب. وأناشد السلطات الفلسطينية أن تكفل حماية أفراد أسرة بنات والشهود في القضية. وأدعو السلطات الفلسطينية إلى اتخاذ تدابير لضمان حماية حرية التعبير.

78 - إن تدهور الحالة الأمنية والاجتماعية الاقتصادية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة يبعث على القلق. ومن الضروري أن يتجنب الطرفان اتخاذ خطوات انفرادية، وأن يحُدا من بؤر التوتر والعنف في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يعززا وقف الأعمال العدائية، وأن يدعما التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. ويلزم أن يبذل الطرفان جهودا متضافرة للحفاظ على الهدوء، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية، واستعادة الأمل، وإلا ظهر خطر الوقوع في تصعيد مميت آخر لأعمال العنف.

79 - وتواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية. والأرقام الاقتصادية لعام 2020 والتوقعات لعام 2021 وما بعده تبين خطورة الحالة. ففي عام 2020، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13,5 في المائة في الضفة الغربية المحتلة، وبنسبة 15 في المائة في قطاع غزة. وقد بعث على تفاؤلي التواصل بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك في لجنة الاتصال المخصصة في أوسلو. غير أنه، ثمة حاجة ماسة إلى أن يتخذ جميع الأطراف خطوات أكبر لدعم الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية، بوسائل منها تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

80 - وإني أحث الدول الأعضاء على مواصلة وزيادة الدعم القيم الذي تقدمه للأونروا لضمان حصول ملايين اللاجئين الذين يستفيدون من مساعدة الوكالة على الخدمات الأساسية الحيوية. فالأونروا ما زالت أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة ويجب أن تتوافر لها الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

81 - وألاحظ أن الحالة الأمنية في غزة ما زالت هشة. وكي يتحقق أي استقرار دائم، يجب زيادة تحسين سبل التنقل في غزة وخارجها وسبل الوصول إليها والخروج منها، بما في ذلك وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي وخطوط الإمداد بالسلع الطبية والمعدات والمواد ذات الصلة، مع مراعاة المخاوف الأمنية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009). فلا يمكننا أن نأمل في حل مستدام للأزمة الإنسانية إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الخانقة، تمشيا مع القرار. وأكرر التأكيد على أن آلية إعادة إعمار غزة ما زالت أفضل آلية من شأنها أن تمكن من دخول الأصناف والمواد اللازمة للمشاريع وتنمية القطاع الخاص وتسليم تلك الأصناف والمواد بطريقة مسؤولة. ومع أن التدابير البنّاءة التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشجعة وتبشر بالخير، فما زال يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لتلبية الاحتياجات في غزة.

82 - ومن الحيوي أن تستمر الجهود المبذولة بقيادة مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. والأمم المتحدة ثابتة في دعمها لجهود مصر في هذا الصدد. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى مضاعفة الجهود لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. فغزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين المقبلة في إطار الحل القائم على وجود دولتين، ويجب أن تظل كذلك.

83 - ويجب الوفاء بالتعهدات الشفوية باتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها أن تبرهن على العزم الجماعي على التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وإني أحث الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي عامة على اتخاذ خطوات عملية تمكن من العودة إلى الطريق المؤدية إلى مفاوضات مجدية، وإلى السلام في نهاية المطاف. ويعمل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بنشاط على المضي قدما بهذه الجهود مع نظرائه في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ومع الشركاء الإقليميين الرئيسيين والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

84 - وإني باق على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل إيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

85 - وأعرب عن عظيم تقديري للمنسّق الخاص، تور فينيسلاند، لعمله المتميز في سياقٍ ما زال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة.